



دراسة في الأبعاد والمؤشرات التي ينطوي عليها مجال الخطاب واللغويات العملية

م.م. معد علي نوري الركابي
مديرية تربية ذي قار
وزارة التربية
العراق

المخلص

علم التأويل أو علم المقامية أو الذرائع علم من اللسانيات يهتم بتفسير الفرق والفجوة بين معاني كلمات الكلام الإنساني ومعاني مقصود المتكلم. يعامل الذرائع (السياق) والمعاني في كلام غير متناول باستعمال علم المعاني أي، البلاغة العربيّة. يدرس هذا الفرع مختلف المحددات التي تتعلق بالتداول اللغوي بالنسبة إلى السياق والمقام باعتبارهما شرطين أساسيين في الكيفية التي يحصل بها التواصل و إنتاج الدلالة بين مستعملي اللّغة في علاقاتهم التخاطبية تدليلاً وتوجيهاً، حيث أن التواصل اللغوي لا يتم فقط بالاستناد إلى الكفاءة اللغوية، وإنما هناك جملة من الشروط غير اللغوية التي تتدخل في تحديد الأداء اللغوي. فالتداوليات هي المجال الذي يهتم بدراسة أفعال الكلام والاقترضاء والاستلزام التخاطبي، وذلك بالاشتراك مع مجالات فلسفة اللّغة ومنطق الحجاج وتحليل الخطاب. ومن أهم رواد التداوليات، هناك لودفيغ فتغنشتاين، وجون لانغشاو أستين، وأوزفالد ديكر. هذا البحث الذي تمت كتابته تحليلياً وصفيّاً وباستخدام الدراسات المكتبية، حقق النتائج التالية نظراً لظروف نشأة التداولية، واهتمامها بالمعنى المراد في داخل السياق بين متكلم بعينه ومتلقي بعينه، ونظراً لترتيب البحث التداولي بعد البحث التركيبي والبحث الدلالي، نلاحظ اتساع مجالات البحث في التداولية، فالتداولية تعرض للمعنى الاستعمالي، وهذا يتضمن دراسة المنطوق اللغوي، وبعد ذلك دراسة المتكلم وكل ما يتصل به، وما هدفه أو قصده، ثم المتلقي وعلاقته بالمتكلم، ومعرفة العناصر الأخرى التي تؤثر في فهم المعنى، فقام الباحثون بالتأكيد على أن البحث التداولي يقوم على أربعة جوانب هي الإشارات، والافتراض السابق، والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية.

الكلمات المفتاحية: الأفعال الكلامية، التداولية، الإشارات، البراغماتية.



A Study of The Dimensions and Indicators Involved in The Field of Discourse and Practical Linguistics

Assist. Lect. Maad Ali Nori
Dhi Qar Education Directorate
Ministry of Education
Iraq

ABSTARCT

The science of interpretation, the science of maqamiya, or the means of arguments is a science of linguistics that is concerned with explaining the difference and the gap between the meanings of the words of human speech and the meanings of the speaker's intention. It deals with the pretexts (context) and meanings in non-existent speech using the science of meanings, that is, Arabic rhetoric. This branch studies the various determinants related to linguistic circulation in relation to context and position as two basic conditions in the way in which communication and the production of significance occurs between language users in their conversational relations, indicative and directing, since linguistic communication is not only based on linguistic competence, but there are a number of Non-linguistic conditions that interfere with language performance. Parallelisms is the field that is concerned with the study of speech acts, imperatives, and conversational imperatives, in conjunction with the fields of language philosophy, pilgrim logic, and discourse analysis. Among the most important pioneers of trading, there are Ludwig Wittgenstein, John Langshau Astin, and Oswald Decro. This research, which was written analytically and descriptively and using library studies, achieved the following results due to the conditions of the emergence of pragmatism, and its interest in the intended meaning within the context between a particular speaker and a particular recipient, and given the arrangement of the pragmatic research after the compositional research and semantic research. Useful meaning, and this includes the study of the linguistic utterance, and then the study of the speaker and everything related to him, and what is his goal or intent, then the receiver and his relationship with the speaker, and knowledge of other elements that affect the understanding of the meaning, so the researchers emphasized that the deliberative research is based on four aspects, which are denotations. presupposition, dialogical imputation, and verbal verbs.

Keywords: verbal verbs, reciprocal, indicative, pragmatic.



مقدمة

اللغة وعاء الفكر، وأداة الاتصال، ووسيلة التفاهم بين الأفراد والجماعات، وعن طريق اللغة يستطيع المرء أن ينقل أفكاره إلى غيره، وبها يستطيع التعبير عن مشاعره. وتواصلية اللغة ذكرها ابن جني بقوله: "أما حدها - اللغة - فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽¹⁾. وقد ورد هذا المفهوم نفسه؛ أعني التواصلية عند كثير من الباحثين القدماء والمحدثين⁽²⁾.

وتعريف ابن جني يتضمن أركان عملية التواصل من متحدث أو منشيء/ مرسل، ورسالة، وسماع أو متلق/ مرسل إليه؛ فالأصوات مميزة بالسمع، ووسيلة السمع الأذن، ثم وفاء اللغة بحاجة أصحابها في كل الظروف والمناسبات، كما أنّ لها قدرة على الأداء والاستمرار؛ وذلك بما لها من خصائص كامنة في عناصرها، وبما لدى أصحابها من استعداد لاستخدامها، ومعرفة بالتصرف بها قولاً وتعليماً، وأخيراً احتواؤها على كل ألوان الأداء التداولي: في العلم، والأدب، والقانون، والسياسة، والصحافة، وغيرها.

والالاتصال اللغوي يتم بين الأفراد بطريقتين:

الأولى: المستوى المنطوق، ويكون بين مرسل ومرسل إليه، فتنشأ عنه مهارتنا: التحدث، والاستماع.

والثانية: المستوى المكتوب، وهو ما يُعرف بالنظام الكتابي، ويتكون من كاتب وقارئ، فتنشأ عنها مهارتنا: القراءة، والكتابة.

ويحظى طرفا الخطاب في هذه الثنائيات السابقة، باهتمام بالغ في التحليل اللغوي عند علماء العربية القدماء والمحدثين، منذ سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، والإستراباذي، وغيرهم إلى أعلام الدرس اللساني الحديث، مثل سوسير، وياكسون، وتشومسكي، وغيرهم وهو ما عُرف أيضاً في الدراسات اللسانية الحديثة بـ "التداولية"، وهي منهج لساني حديث يقوم على استعمال اللغة في الخطاب، والعملية التخاطبية تبدأ بالمرسل، ويقدر ما يكون ناجحاً في إرساله خطابه، ومبيناً لمقاصده، وذلك باختيار الأدوات اللسانية المناسبة للمقام، يتم فهم هذه المقاصد، ومعرفة معاني خطابه. فالتداولية، إذًا، تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأفعال الكلامية، وخصائصها خلال إجراء عملية التواصل.

أما كيفية إجراء هذه العملية، فنتم كالآتي: يقوم المخ عند إجراء عملية التواصل بإنتاج الأنظمة الصوتية، والدلالية، والتركيبية معاً حتى يصبح لدى الفرد المنشيء / المرسل تيار مستمر من الكلام عند إرادة التحدث، وعندما يستقبل المرسل إليه الرسالة، يقوم المخ بتحليل عناصرها التي يسمعها، ثم يستخلص المعنى المقصود من الرسالة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هناك فروقات فردية تظهر في عملية الفهم، وعندما يختلف السياق؛ ممّا يساعد على تفسير كثير من نتائج المدخلات التي تظهر باختلاف الأفهام بين المتلقين⁽³⁾.

وفي تراثنا اللغوي والنحوي ما يؤكد اهتمام النحاة بالبعد التداولي للظاهرة اللغوية، وذلك من خلال إشارات كثيرة وردت هنا وهناك ماثورة في بطون الكتب⁽⁴⁾. كما أظهر كلٌّ من عبد القاهر الجرجاني، ورضي الدين الإستراباذي عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين الأسلوب - خبراً كان أم إنشأً - والمعنى البلاغي، ووظيفته التواصلية، مع حرصهما الكبير، والمتكرر على الاهتمام بالمعاني، والأغراض الإبلاغية المتوخاة من الخطاب. كذلك سلك الأصوليون منهجاً تداولياً في تحليل الظواهر التي لا تعدو أن تكون أغراضاً، وغايات تواصلية يسعى المتكلم إلى تحقيقها.

ولا ننسى السكاكي الذي لم يحصر ارتباط تعدد الوظيفة التداولية للأفعال الطلبيّة في الاستفهام، فقد درس الأمر، والنهي، والتمني، والنداء، وغيره. أمّا ابن خلدون فيعد الشخصية المثلى في دراسة التصور التداولي العربي، فقد نظر إلى الغاية من دراسة الأدب، ورأى أنّ امتلاك اللغة يجب أن يكون لغاية الإبانة، والإفهام، وهو هدف

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت، ط2، 1952م، ج1/ص32.

(2) لمزيد من التفصيل يُنظر: الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، 1985 / ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط3، 1982 / فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011.

(3) كرستين، تمبل، المخ البشري مدخل إلى دراسة السيكولوجيا والسلوك، ترجمة عاطف أحمد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد287، سنة 2002، ص85.

(4) يُنظر: صحراوي، مسعود، التداولية عند علماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.



التداولية. وقد ميز ابن خلدون بين النحو العلمي والنحو التعليمي؛ إذ دعا إلى أن تقتصر مهمة النحو على حصول الملكة اللسانية عند المتعلم، مركزاً على الوظيفة التداولية للنحو، يقول: "وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب، إنما هو علم بكيفية العمل بتلك القوانين..... فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، ويعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وغفلت عن المران في ذلك للمتعم، فهو أحسن ما تفيد به الملكة في اللسان، وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنهم أجروها على غير ما قصد بها، وأصاروها علماً بحنًا، ويعدوا عن ثمرتها"⁽¹⁾

وإن تتبع مثل هذه الإشارات عند القدماء ليؤكد اهتمام العرب من لغويين، ونحويين، وبلاغيين، وأصوليين بالأبعاد التداولية للخطاب⁽²⁾.

إن تطبيق مفهوم التداولية على اللغة العربية سيسهم في إبراز الأبعاد التداولية، ورصد خصائصها، وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية. واللغة العربية كغيرها من اللغات تشتمل على طائفة من الصيغ، والأدوات التي يستعملها المتكلم للدلالة على القوة الإنجازية التي يريد تضمينها كلامه. وإذا ما ذهبنا ننتبع أساليب كثيرة في العربية كالاستفهام، والتعجب، والنفي، والإثبات، والحذف، والزيادة، بل الحركة الإعرابية في بعض الأساليب، فضلاً عن النغمة الصوتية، فإننا سنجد علاقة لهذه الأساليب اللغوية بمستعملها، وطرائق استخدامها، والسياقات التي قيلت فيها، وقد جعلت الخطاب رسالة تواصلية ناجحة وواضحة.

وهنا لا بد أن أشير إلى أنني سأبتعد عن التنظير التاريخي للتداولية - قدر المستطاع -؛ فقد كُتب عنها كتابات كثيرة من حيث: مفهومها، وعلاقتها بالدلالة، وموضوعها، ومصطلحاتها، ومنابعها، وغير ذلك. وسأعتمد التطبيق؛ لأن التطبيق عند من كتب عن التداولية - في حدود ما اطلعت عليه - لم يكن شافياً كافياً، وإنما هي أحاديث عن الخبر والإنشاء، وغيرها أسقطت على التداولية إسقاطاً كما هي عند البلاغيين، أو نصاً دينياً كخطبة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - التي حُللت تحليلاً أقرب إلى الأسلوبية منها إلى التداولية⁽³⁾. أما دراسة الأربعين النووية، ودراسة خطب بعض رجال السياسة لراضية بو بكرى⁽⁴⁾، فإنها قد وظفت التداولية فيهما تطبيقاً فعلياً إجرائياً، فإنني أزعم أنني لم أقف على بحث شافٍ في ذلك، سوى الدراستين السابقتين، وهما رسالتان علميتان. وعليه فسأعتمد على اعتماد التداولية في تحليل أمثلة، وشواهد من اللغة والنحو الدارجة في الاستعمال اليومي، تحليلاً يتجاوز تلك التحليلات البنوية، والشكلية التي تقف عند حدود الوصف الظاهري لعناصر المفوظ... منطلقاً إلى منجز في سياق معين يتلقاه المرسل إليه بإدراكه وشعوره، محاولاً فهم الخطاب بين المرسل والمرسل إليه.

بهذا المعنى يهتم البحث بدراسة اللغة في الاستعمال الحاضر، بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبها النحوية المعيارية، ندرس الكلمات، والجمل كما نستعملها، ونفهمها، ونقصد بها في ظروف ومواقع معينة، لا كما تصفها اللغة المعيارية، ولا كما تقترحها معاجم اللغة، ولا كما هي في كتب النحو في بعض قواعدها العقلية الافتراضية التأويلية التي تحدث عنها ابن خلدون سابقاً.

تمهيد

نشطت الدراسات اللسانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نشاطاً ملحوظاً، وامتدت بعد ذلك امتداداً كبيراً، نتج عنه تراكم كبير في مجال الدراسات اللسانية. وظهر في هذا المجال مدارس، وعلماء

(1) يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص 160 وص 561.

(2) يُنظر: بوقرة، نعمان، ملامح التفكير التداولي عند الأصوليين، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عدد 54، السنة الرابعة عشرة، 2008م، ص 105 وما بعدها.

(3) يُنظر: فريد، بهاء الدين محمد، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، دار شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، سنة 2010 ص 132 وما بعدها.

(4) يُنظر: رسالتي الماجستير والدكتوراه اللتين نوقشتا بجامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، سنتي 2005 و 2011 للطالبة راضية بو بكرى.



تعددت مناهجهم في دراسة وتحليل المواد اللسانية. وانطلاقاً من هذه المناهج المختلفة، والمدارس المتعددة، يمكننا أن نميز بين ثلاث منها، هي:

- المدرسة الوصفية البنيوية.
- المدرسة التوليدية التحليلية.
- المدرسة التداولية الوظيفية.

فالمدرسة الوصفية البنيوية قامت على تحليل العمل الإبداعي على أساس أنه آلة لتصنيع الأشكال اللغوية القابلة للتفكيك، تم إعادة التركيب والبناء، فالنص الإبداعي - في نظرهم - هو بمثابة رقعة الشطرنج، قوامها المداخل المعجمية المرموقة، وفق القوانين البنيوية؛ بمعنى أن مفهوم البنيوية يقوم على البنية والعلاقات التي تقوم بين العناصر اللسانية قبل أن يقوم على كيانات معزولة (1). وواصلت البنيوية حدّها الذي بلغ منتهاه في تحليل النص الأدبي، لاسيما مع ظهور التوجه الذي أعلى من قدر التحليل الوصفي، وتشدد في تطبيق إجراءات المنهج الشكلي.

وأما التوليدية التحليلية فهي دراسة البنى والتراكيب اللغوية، والكشف عن البنية السطحية (S.S.)، والبنية العميقة (D.S.). هذه النظرية التي نشرها تشومسكي في كتابه التراكيب النحوية، تعدّ حاليًا من أكثر النظريات اللغوية انتشارًا في الجامعات الأمريكية والأوروبية. ومن الجدير بالذكر أن تشومسكي طرح أفكارًا عدّة في كتابه، وطرح تصورات في مهام اللسانيات، ومناهج البحث اللساني. ووجد في علم اللسانيات الوصفي مناهج متطورة، يمكن أن يفيد منها، على أنها نقطة انطلاق للدرس اللساني (2). وأما التداولية الوظيفية فهي التي تهتم بدراسة الفعل الكلامي في عدد من المجالات، أو هي المذهب اللساني الذي يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات، والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة المعالم، وناجحة (3).

جاء البحث، كي يتناول التداولية من حيث: مفهومها لغةً واصطلاحًا، ونشأة التداولية، ومعالمها في المسألة اللغوية والنحوية، وغيرها من القضايا. ولكنني أشير إلى أن تناول هذه القضايا كان بشكل موجز ومختصر؛ فليس من مهمة البحث النظر التفصيلي فيها، فما كتب عنها كثير، وتركيزي سينصب على الجانب الاستعمالي كما أشرت في المقدمة.

التداولية لغةً

جاء في اللسان قوله: تداولنا الأمر: أخذناه بالأول. فقالوا: دوايك؛ أي مداولةً على الأمر. ودالت الأيام؛ أي دارت، والله يداولها بين الناس. وتداولته الأيدي؛ أي أخذته هذه مرّةً، وهذه مرّةً. والماشي يداول بين قدميه؛ أي يراوح بينهما (4).

والملاحظة التي نخرج بها من هذا المعنى المعجمي لمادة "دول" هي: أنّ المعاجم العربيّة لا تكاد تخرج في دلالاتها للجذر "دول" عن معاني التحول، والتبدّل، والانتقال من مكان إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى؛ وهذا يقتضي بالضرورة وجود أكثر من طرف في حقل التحول هذا. وإذا ما ذهبنا نطبق هذا المعنى على اللغة، فإنها - اللغة - متحولة من حال المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ثم هي منتقلة بين الناس، يتداولونها بينهم. يقول طه عبد الرحمن في توصيفه للفعل "تداول" (5): "تداول الناس كذا بينهم" يفيد معنى تناقله الناس، وأداروه فيما بينهم، ومن المعروف أيضًا أنّ مفهومي "النقل، والدوران" مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة، كما أنهما مستعملان في

- (1) يُنظر: حناش، محمد، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع (مقاربة لسانية تداولية)، مجلة التواصل اللساني، المجلد العاشر، العددان 1، 2، سنة 2001.
- (2) للوقوف على نظرية تشومسكي يُنظر: بريجتية، بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول إلى نعوم تشومسكي، ترجمة سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2004، ص270 وما بعدها/ ميشال زكريا، الألفية في علم اللغة الحديث، بيروت، 1980 / تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى باقر، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، 1985 / عمارة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984.
- (3) يُنظر: ابن عربي، راضية، اللسانيات التداولية في ضوء الدراسات العربيّة، أحمد المتوكل أنموذجاً، الشابكة.
- (4) يُنظر: جمال الدين، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة "دول". / الزمخشري، جار الله محمود، أساس البلاغة، دار الفكر، عمان، 1979م، مادة "دول".
- (5) عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1944، ص244.



نطاق التجربة المحسوسة، فيقال: "نقل الكلام عن قائله"، بمعنى رواه عنه، ويقال: "دار على الألسن" بمعنى جرى عليها، فالنقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى التواصل بين الناطقين، ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين، فيكون التداول جامعا بين اثنين هما: التواصل، والتفاعل. فالصيغة الصرفية التي جاء عليها المصطلح (تفاعل وتفاعلية) تفيد عند الصرفيين معنى المشاركة بين طرفين (المرسل، والمرسل إليه)، مما ينقل النص من فردية المبدع إلى ثنائية التفاعل بين المرسل والمرسل إليه، ويضفي عليه سمات تنغيمية، ووظيفية تداولية ما كانت لتتحقق لو كان النص مكتوبا بعيدا عن وظيفته الإبلاغية.

التداولية اصطلاحًا:

تعدّ التداولية المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي (Pragmatics)، الذي يعود إلى الفيلسوف تشارلز موريس. وفي هذا المقام يجب أن نفرّق بين مصطلحين هما: "براجماتكس" الذي يستخدم في المجال اللساني ويشيع ترجمتها إلى العربية بالتداولية؛ لأنها توفّي المطلوب حقّه، بوصف دلالاته على معنيي الاستعمال والتفاعل معاً⁽¹⁾. و"براجماتيزم" الذي يستخدم في مجال الفلسفة. ومن الترجمات الأخرى الذرائعية، والنفعية، والبراغماتية. أما التداولية اصطلاحاً فيصعب وضع تعريف شامل جامع لها؛ لأنها: أولاً: لم تكن نشأتها لسانية خالصة، بل كان للفلسفة دور ملحوظ في نشأتها وتطورها، كغيرها من المصطلحات التي نشأت في أحضان الفلسفة، ثم ما فتئت أن شاعت في الدراسات اللسانية، مثل السيميائية التي نشأت على يد الفيلسوف الأمريكي بيرس.

وثانياً: لم تكن فرعاً أو مستوى تحليلياً من مستويات التحليل اللساني المعروفة. وثالثاً: إنها قد لا تتضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللغة، على الرغم من تداخلها مع هذه العلوم في بعض الجوانب. فهذه مجمل الأسباب التي يصعب معها وضع تعريف شامل جامع مانع للتداولية⁽²⁾. وقد قام غير باحث بعمل إحصائي لتعريفات التداولية، ومفاهيمها، منهم نعمان بوقرة⁽³⁾. ويمكن هنا عرض بعض تعريفات التداولية التي وردت:

هي دراسة الأسس التي نستطيع بها أن نعرف لم تكون مجموعة من الجمل شاذة تداولياً أو تعد في الكلام المحال. وعلى الرغم من أن إيضاح الشذوذ في هذه الجمل قد يكون سبيلاً جيداً للوصول إلى نوع من الأسس التي تقوم عليها التداولية، فهو لا يعدّ تعريفاً شاملاً لكل مجالاتها.

هي دراسة كل جوانب المعنى التي تهملها النظريات الدلالية، فإذا اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التي تنطبق على شروط الصدق، فإن التداولية تُعنى بما وراء ذلك مما لا تنطبق عليه هذه الشروط. هي دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنها تشير إلى أن المعنى ليس شيئاً متصلًا بالكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا المتلقي وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمرسل والمتلقي/ المرسل إليه في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما. هي العلم الذي يعني بالشروط اللازمة، لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة، وناجحة، وملائمة للموقف التواصلية الذي يتحدث فيه المتكلم.

هي دراسة السياقات المختلفة، والوسائل المستخدمة لغوياً للتعبير عن عمل معين. هي مجال استعمال اللغة في التواصل والمعرفة.

(1) عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، سنة 2000، ص 28.

(2) يُنظر:

- نخلة، محمود، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2002م.
- أرمينكو، فراسوا، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر، ط1، 1987م.
- فريد، بهاء الدين محمد، تبسيط التداولية ص14 وما بعدها.
(3) يُنظر على سبيل المثال لا الحصر: بوقرة، نعمان، مدخل إلى التحليل اللساني للخطاب، دار الكتب الحديث، إربد، ط2، سنة 2008.



مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغويّ بمستعمليه، وطرائق وكيفيات استخدام العلامات اللغويّة بنجاح، والسياقات، والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات... إلخ.

والذي أرتضيه من ذلك أن التداوليّة، هي دراسة اللغة في الاستعمال والتواصل، في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبيها النحويّة، أو قل هي دراسة الكلمات والعبارات، والجمل كما نستعملها، ونفهمها، ونقصد بها في ظروف ومواقف معيّنة، لا كما نجدتها في القواميس والمعاجم، وليس كما تقترحها كتب النحو التقليدية. ولناخذ مثالاً كلمة (شكرًا) ففي لسان العرب تجد لها عددًا من المعاني، كالعرفان بالإحسان وغيره، وتنشأ لها دلالات جديدة في الاستعمال تتجاوز حدودها المعجمية، فربما قصد بها المتكلم التهكم أو الضيق.

فالتداوليّة تعدّ الضلع الثالث لمثلث يقوم ضلعه الأول على النحو، والثاني على الدلالة؛ إذ يتشغل النحو بعلاقة العلامات بعضها ببعض؛ أي علاقة المفردات، والأدوات، والروابط في العبارة الواحدة، والجمله، والنص. أما علم الدلالة فيتناول تلك العلاقات بما تشير إليه، مثال ذلك كلمة (عسل)، فقد تأخذ مواضع مختلفة، مثل: عسل النحل، العسل فيه شفاء، شراب العسل، وغيره، ومن ناحية المعنى تشير إلى الصفاء، والشفاء، والمذاق الحلو. ومن الناحية التداوليّة، تكتسب المفردة دلالات متباينة، وربما متناقضة، كالمرح، والوصف وغيره، وذلك بحسب السياق المقامي في الاستعمال الواقعي اليومي.

وتظهر وظيفة التداوليّة في ستة عناصر رئيسية: المرسل، والمرسل إليه، والرسالة، والفتاة، والمرجع، واللغة؛ إذ يرسل المرسل رسالة إلى المرسل إليه، تتضمن موضوعًا أو مرجعًا معيّنًا، وتكتب هذه الرسالة بلغة يفهمها كل من المرسل والمتلقي. ولكل رسالة قناة حافظة كالظرف بالنسبة للرسالة الورقية..... واللغة بالنسبة لمعاني النص الإبداعي. ويعني هذا أن اللغة ذات بعد لسانيّ وظيفي، وأنها ستة عناصر، وست وظائف، هي: (1) المرسل ووظيفته انفعالية تتضمن قيمًا، ومواقف عاطفية، ومشاعر وأحاسيس يسقطها المتكلم. والمرسل إليه، وهو المخاطب ووظيفته تأثيرية؛ إذ يتم التأثير عليه بغية إقناعه. وتكون العلاقة بين المرسل والمتلقي إيجابية أو سلبية.

والرسالة التي تتجسد في وظيفة التواصل المعرفي.

والمرجع ووظيفته مرجعية، والوظيفة المرجعية تركز على وظيفة الرسالة بوصفها مرجعًا، وواقعًا رئيسيًا تعبر عنه تلك الرسالة. وهذه الوظيفة في الحقيقة موضوعية لا وجود للذاتية فيها، نظرًا لوجود الملاحظة الواقعية، والنقل الصحيح، والانعكاس المباشر.

والفتاة ووظيفتها حافظة؛ أي الحفاظ على عملية التواصل والإبلاغ وعدم انقطاعه.

وأخيرًا اللغة ووظيفتها تفسيرية، وتقوم على الشرح والتفسير والتأويل، للوصول إلى وصف الرسالة لغويًا، بالاستعانة بالمعجم، والقواعد اللغويّة والنحويّة المشتركة بين المرسل والمرسل إليه.

ومن اللافت للنظر أن هذه الوظائف تقوم على عناصر، هي:

- عنصر ذاتي يتمثل في التعبير عن معتقدات المرسل، ومقاصده، واهتماماته.
- عنصر موضوعي يتمثل في غلبة كل وظيفة على نوع خاص من ألوان الرسائل.
- عنصر تواصلية بين المرسل، والمتلقي يدلّ على معرفة مشتركة بينهما.

نشأة التداوليّة

يعود استعمال مصطلح التداوليّة إلى الفيلسوف تشارلز موريس انطلاقًا من عنايته بتحديد الإطار العام لعلم العلامات، أو السيميائية من خلال تمييزه بين ثلاثة فروع، هي:

الفرع الأول: النحو أو التركيب (Syntax): وهو دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها ببعض.

الفرع الثاني: الدلالة (Semantics): وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات.

الفرع الثالث: التداوليّة (Pragmatics): وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء بمستعمليهما وبمؤوليهما.

ويمكن القول: إن مبدع التداوليّة المفترض هو تشارلز بيرس إلا أن تلميذه موريس هو الذي أدخلها ضمن إطار نظري، يعني فيه هذا المصطلح "العلاقة بين العلامات ومستعمليهما".

(1) كما جاءت عند رومان ياكسون. يُنظر: ياكسون، رومان، اللسانيات والشعرية، ترجمة محمد الولي، ومبارك حنون، سلسلة المعرفة الأدبية، ط1، 1988. الشابكة.



أما عن نشأة التداولية، وظهورها في الفكر اللساني الغربي الحديث، بحيث أصبحت تياراً موازياً لتيار البنوية، وتيار التوليدية التحويلية، فقد اتفق الدارسون على أن التداولية لم تصبح مجالاً يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد؛ هم: أوستن، وسيرل، وكرايس، وكانوا جميعاً مهتمين بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية بإبلاغ مرسل رسالة إلى مرسل إليه يفسرها، وهذا من صميم التداولية. ويمكن إرجاع نشأة التداولية – بمفهومها اللغوي – إلى سنة 1955م عندما ألقى أوستن محاضراته في جامعة (هارفارد)، ولم يكن يفكر في تأسيس اختصاص فلسفي للسانيات، فقد كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة⁽¹⁾.

تمثيلات التداولية في اللغة والنحو

ظهر لدينا أن مبادئ التداولية الحديثة ماثلة في تراثنا اللغوي والنحوي، ولو بمصطلحات مختلفة، وذلك من بداية طلائع الدرس اللساني، وصولاً إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين. كما وجدنا عند الأصوليين اهتماماً كبيراً بأطراف العملية التخاطبية أكثر من اهتمام اللغويين، والنحويين، والبلاغيين، وذلك بقدر ما يعود إلى اهتمام كل فريق. فالنحويون صبوا اهتمامهم على وصف الطريقة الأسلم للقول، وأن يفهم المعنى العام للخطاب في جانبه: الدلالي والمعجمي. في حين انصب اهتمام البلاغيين على الإنشاء والخبر، وأضرب الخبر، ومبدأ الإفادة، ومراعاة الغرض، وهذا هو الذي نشأت من أجله التداولية.

أما علماء الأصول فكانوا من أفضل من استثمر التداولية في ظاهرة الخبر والإنشاء معتمدين مقولات ومبادئ سياق الحال، ووضع المتكلم وموقعه من العملية التواصلية، وغرضه من الخطاب، وطبقوها على نصوص القرآن والسنة، بغرض دراسة المعاني الوظيفية لتلك النصوص؛ لتعلق تلك النصوص بالأحكام الشرعية التي تؤثر في حياة الناس، فجددوا باطراف الحكم الشرعي، وهي: الحاكم وهو الله تعالى، والحكم وهو مضمون الخطاب للعباد المكلفين، ثم المحكوم فيه وهو الشأن المتعلق به الحكم، وأخيراً المحكوم عليه وهو المكلف، مع مراعاة حال المخاطب، وسياق الموقف الذي قيل فيه.

هذا وتدرس التداولية اللغة عند استعمالها في طبقات مقامية مختلفة؛ أي بوصفها كلاماً محدداً صادراً عن مرسل محدد إلى مرسل إليه محدد. وتتأسس الاستدلالات التداولية على "أعراف" اجتماعية، وإن كانت نسبية، فمثلاً قولنا: "لا شكرًا" لمن قدم لنا شيئاً لا نريده، فالسياق المقامي يعد مفهوماً تداولياً راسخاً، ينظر عادة إلى المقام على أنه معيار من معايير الحكم على العبارة بالقبول من ناحية لغوية؛ إذ إن العبارات غير المكتملة لغوياً قد تكون منسجمة مع المقام، فتصبح صحيحة ومقبولة، والعبارة السابقة "لا شكرًا" غير مستقيمة لغوياً؛ لأن المعيارية النحوية ترفض هذا التركيب من ناحية المعنى، لكن الواقع الاستعمالي أو السياق المقامي يأخذ به، ومن ثم يصبح مفهوماً، ومتداولاً، ومقبولاً.

وكذلك لو شاهدنا جنازة تُحمل على الأكتاف، ويسأل سائل: مَنْ المتوفى؟ فيجاب: فلان. فالمتداول كلمة المتوفى، تعني الإنسان أو الكائن الحي، لكن المنطوق اللغوي يخالف ذلك مخالفة كبيرة، إذ المتوفى هو الله، والمتوفى هو الإنسان، ولو أجيب السائل – عند سؤاله مَنْ المتوفى – بالقول: الله لقامت الدنيا ولم تقعد على رأس المجيب، ووقع ما لم تحمد عقباه.

ومثله قول أحدهم لآخر "لا عافاك الله" ليس المقصود الدعوة عليه بعدم المعافاة، بل الدعوة له، لكن منطوق العبارة التداولية هو: لا عافاك الله، في حين أن منطوقها اللغوي غير ذلك، ويفضي إلى الدعوة عليه.

ومثل ذلك كثير، وأحياناً نسمع من بعض من لهم قليل من المعرفة اللغوية، يقولون لمن يقول هذه الجملة وأمثالها، قل: لا عافاك الله، أو لا (ثم سكتة خفيفة) عافاك الله.

وثمة أمثلة كثيرة من المتداول تخالف قواعد اللغة، منها:

قرأت صفحة الوقيات ← وصوابه الوقيات.

أقيمت دورة رياضية بإشراف خبراء أكفاء ← والصواب أكفاء.

مدراء الدوائر مجازون ← مديرو الدوائر مجازون.

(1) يُنظر: الثامري، عادل، التداولية واللسانيات، موقع إلكتروني www.danoob.com فراسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، ص96/ صحراوي مسعود، التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، ص13 وما بعدها.



كلما زاد عدد الطلبة كلما زاد عدد المدارس ← كلما لا تكرر.
استبدلت السيارة القديمة بالجديدة ← البناء تكون مع المتروك؛ أي أنه أخذ الجديدة وترك القديمة، لكن منطوق الجملة أنه أخذ القديمة وترك الجديدة.
سحب شكواه ← استردّ شكواه.

وغير ذلك من الجمل والتراكيب التي فيها تجاوز لحدود الوضع اللغويّ الأصلي، إذ الوضع الأصلي لكل جملة مما سبق هو معيار الصواب الذي ارتضاه النحويون، واللغويون، ووضعوا له المسوّغات الناظمة له، وهو ما أطلقوا عليه قواعد القياس الصرفي والنحوي، وهو وضع لغوي مجرد لا يمكن الوصول إليه إلا من فهم اللغة في سياق ما يرتضيه علم النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات. أما الاستعمال المتجدد الذي يتجدد بمقاصد المتكلمين، فهو غير ذلك، فما دامت الرسالة قد وصلت واضحة ومفهومة، فلا مجال للحكم على الكلمة أو الجملة بالخطأ اللغويّ أو النحويّ، فكل الجملة السابقة أخذت بعداً تداولياً شائعاً في المجتمع بين مرسل ومرسل إليه، بل إن الخروج عن هذا المتداول خروج على أعراف المجتمع اللغويّ، فيما يتخاطبون به. وفي هذا كله خطورة واضحة، وموضع الخطورة أن تسود جمل وعبارات على ألسنة الناطقين، وتصبح شائعة مستساغة، وبعد زمن تصبح وكأنها هي الأصل على ما فيها من خطأ وتجاوز. ومما يعدّ من التداوليّة أيضاً الحذف، والترتيب، والتنغيم، وبعض الأساليب كالاستفهام، والتعجب، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، وكم الخبرية والاستفهامية، وغيره.

أما الحذف فيعني أيّ نقص في الجملة الاسمية أو الفعلية، ولا يكون إلا لغرض في المعنى، وتبقى الجملة معه تحمل معنى يحسن السكون عليه، ومثاله: إن سأل سائل قائلًا: مَنْ حضر؟ وأجيب: محمد، فإن كلمة (محمد) في سياقها المقاميّ تحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ أي أنه مفهوم، وقد حذف الفعل هنا لقصد الإيجاز، وهو من ثمّ أمر متداول وشائع، وكثير. وقد اهتم العرب بالحذف، لما له من دور في إغناء العربية، ولما عليه جرت عادة العرب من حذف الجملة، والمفردات، والحروف، والحركات، كما قرّر ذلك المتقدّمون، منهم ابن جني، وما أكده سيبويه من حذفهم الكلم، واستغنائهم بالشيء عن الذي من حقه أن يستعمل، وأنه لكثرة الاستعمال صار مألوفاً في أساليبهم معروفاً عند عامتهم⁽¹⁾.

والحذف لا يكون إلا إذا كان المخاطب عالماً به، فيعتمد المتكلم على بديهية السامع في فهم المحذوف. وإذا ذهبنا نتتبع الأثر الدلالي والتداولي، فإننا نجد كثيرًا في كتاب الله تعالى، وحديث رسول الله ﷺ وما هو متداول وشائع بين الناس، ومنه:

كيف الامتحان؟ جيّد، وكلمة (جيد) في سياقها التداوليّ تحمل معنى يحسن السكوت عليه.
وكذلك عند زيارتنا لمريض، نقول له: كيف صحتك؟ أو كيف أصبحت؟ فيقول: بخير، أي أنا بخير، أو صحتي بخير، وكلمة (بخير) في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه.

ويقول آخر: حفظت القرآن الكريم، فيقال له: نعم الحافظ والمحفوظ؛ أي نعم الحافظ أنت، ونعم المحفوظ القرآن. فهذه الجمل وغيرها مما ورد له بعد دلالي وتداولي، وله من الأسرار ما لا يخفى على الباحثين⁽²⁾.
والترتيب في عناصر الجملة يعدّ من باب التداوليّة، فهو تغيير في تركيب الجملة، يعتمد فيه المرسل إلى ما حقه التأخير فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره كتقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفعل، أو تقديم الخبر على المبتدأ... إلخ، لإجراء تغيير في المعنى، وقد تناول القدماء هذا الأسلوب، ودرسوه بعناية، ويعدّ فنا من الفنون التي يأخذ بها أصحاب البيان في الأساليب يقول الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية...، ثمّ تنتظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قدّم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"⁽³⁾. وقال الزركشي: "... ويقع في الكلام في فصول من حيث المعنى"⁽¹⁾. وهو عند سيبويه للعناية

(1) يُنظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج1 ص24، ص38، ص74، ص204، ج2، ص38، ص162، ج3، ص82، ص271.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب، بيروت، 1963م، ج3، ص112.
- ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.

(2) لمزيد من التفصيل في موضوع الحذف يُنظر: فضل، عاطف، دراسات في الفكر اللغوي والنحوي، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن، 2013م، الفصل السادس.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص83.



والاهتمام⁽²⁾. وقد وضع النحاة الشروط الناظمة له، وتحدثوا عما يجوز، وما لا يجوز، ووجوهه، وأضرابه، نجد ذلك بالتفصيل في كتب النحو. والتقديم والتأخير عند النحويين يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وهو الطرف الأول في العملية التداولية، فإذا ما نظرنا إلى الجمل الآتية:

احترم أبي عمي.

يكرم موسى عيسى.

ساعدت سلوى ليلي.

وهذه جمل متداولة هي وأمثالها، وهي جمل - ومن ثم - تقدّم فيها الفاعل وجوباً عند النحويين؛ لعدم وجود قرينة لفظية (علامة إعرابية) تعين أحدهما من الآخر.

ومن أمثاله المتداولة التي خرجت عن مقتضى قواعد النحويين، وأصبح لها سيورتها في المجتمع قولهم:

عذبة أنت.

ممزق أنا.

بل نجد مثل هذه التعبيرات، أو التراكيب في الشعر المعاصر، في قول الشاعر أبي القاسم الشابي في قصيدته:

صلوات في هيكل الحب⁽³⁾.

عذبة أنت كالطفولة، كالأحلام

وقول محمد المرواني في قصيدته أنا وليلى: ⁽⁴⁾

ومعذرة أنت إن أجهضت لي ألمي

ممزق أنا لا جاه ولا ترف

الأصل النحويّ الذي يوافق القياس اللغويّ قولهم: أنت عذبة، وأنا ممزق، وأنت معذرة⁽⁵⁾، لكنّ الشاعرين قدّما الخبر على المبتدأ الضمير الذي له صدر الكلام، ليقينهما أنّ لكل بنية تركيبية معناها، ومقصدها، وغايتها التداولية، ولهذا الرأي ما يسنده، فقد نقل الإسترابادي عن ابن الدهان قوله: "إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب مضمون الكلام"⁽⁶⁾.

ويجعل عبد القاهر الجرجاني حصول الفائدة متوقفاً على مراعاة حال المخاطب، وحال المخاطب يعدّ ضابطاً مؤثراً في توجيه كلام المتكلم⁽⁷⁾.

وتأسيساً على هذا التحليل التداولي، والفهم العميق لسياق المقام، يرى عبد القاهر الجرجاني "أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم"⁽⁸⁾، فقولنا: الشعب يريد، غير قولنا يريد الشعب، فالشعب فاعل تقدّم على فعله للعناية والاهتمام، فأصل الجملة: فعل + فاعل / وبالتقديم أصبحت الجملة فاعلاً مقدّماً لغرض العناية والاهتمام + فعلاً، ولا شيء فيها من الاسمية (م + خ).

(1) الزركشي، بدر الدين بن محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج3 ص233.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ج2، ص22.

- ابن جني، الخصائص، ج2، ص382.

الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، عالم الكتب، ط2، 1920، ج2 ص161، 191، 410.

(3) الشابي، أبو القاسم، ديوان الشابي، دار العودة، بيروت، 1972، ص303.

(4) الشابكة.

(5) يُنظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ج2 ص638 / ابن السراج، الأصول في النحو، ج1 ص59.

(6) الإسترابادي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982م، دار الفكر العربي، القاهرة، ج1 ص88.

(7) لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ج1 ص203.

(8) المصدر السابق، ص152.



والذي يبدو لي أن عبارة العناية والاهتمام التي جاءت على لسان القدماء تنتم بالعمومية، والأولى أن نقول: بأن التقديم والتأخير حصل لأسباب تداولية، إذ يركز المرسل على تقديم الجزء المجهول من الكلام عند المرسل إليه. فإذا كان يعرف الفاعل ويجهل الفعل يقدم الفعل، وقد يحذف الفاعل؛ لأنه معلوم. وهنا يكمن الفرق بين التحليل التداولي والتحليل النحوي أو البلاغي القديم.

وتظهر التداولية في أسلوب الاختصاص الذي هو اسم ظاهر يأتي بعد ضمير المتكلم أو المخاطب، لبيان المراد منه، كقولهم في المثال المتداول الشائع: نحن العرب نكرم الضيف، هكذا دون ضبط لكلمة العرب، فلو نُطقت بـ "العرب أو العرب" فإن المقصود منها هو الاختصاص في العرف اللغوي المتداول والشائع. وأزعم أن لا أحد يمكن أن يقول: نحن بنو الدنيا نتهاقت عليها، ونحن محامو الدفاع، ونحن مبعوثو الجامعة إلى المؤتمر، فكل من ينطق بهذه الجمل سواء أراد الاختصاص أم لم يرد فهو يريد بها الاختصاص، ويقول: نحن محامي الدفاع؛ ونحن مبعوثي الجامعة، وهكذا، فهي جمل ملفوظة في مقام خطابي، وأن هذا الملفوظ يستلزم استعمالاً لغوياً خاصاً؛ أي قد تواضع عليه مستعملو اللغة، وأن هذا الاستعمال يؤدي دلالة معينة وفق سياق مقامي معين، وعليه يكون:

مرسل + ملفوظ (سقطت حركته الإعرابية) + مقام خطابي أو سياق مقامي + مرسل إليه مؤثر عليه ← معنى
وفي النداء نجد جملة أو عبارة تقال أو تكتب على و في المؤسسات، هذه الجملة هي: "عاش أبا الحسين"، أصبحت هذه الجملة بصورتها تمثل بُعداً تداولياً بين الناس، فعلى أية صورة إعرابية كانت رفعاً أو نصباً أو جرّاً تستعمل أبا الحسين. وفي كل ذلك، فإن معناها واضح ومعبّر لعالم اللغة وغيره، وأما النداء الشبيه بالمضاف، أو النكرة بقسميها فالمتداول منها على صورة واحدة هي: أداة نداء + منادى (شبيه بالمضاف أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة) يأخذ حركة إعرابية مختلفة، ضمة أو فتحة أو سكون لا قيمة لها عند المتحدث + جملة الجواب، بل في حال جمع المذكر السالم، والمثنى، وجمع المؤنث السالم، يُقال: يا مزارعين، يا طالبين، يا مهندسات، وفي هذا كله تكون المعلومة أو المفهومة قد وصلت إلى السامع، وتمت عملية المحادثة أو التواصل. وتتجلى التداولية في التحذير والإغراء كذلك، فالتحذير هو تنبيه المخاطب، وتخويفه من أمر مكروه أو قبيح ليجتنبه، والإغراء هو ترغيب المخاطب أو حثه على أمر محمود ليفعله، فقول أحدهم لولده: الصلاة الصلاة، أو السيارة السيارة، وغيرها من التراكيب التي يقصد بها المتكلم تحذيراً أو إغراءً، دون أن يسمي ذلك، لكن العرف والاستعمال التداولي يجعله ينطق بهذه التراكيب، والسامع يفهم بعدها الدلالي، فلا يعقل أن يحذر الوالد ولده من الصلاة أو الدراسة، أو يرغبه بالسيارة في موقف مقامي لا يدل على الترغيب، بل التحذير من سيارة قادمة مسرعة، ومن ثمّ عليه أن لا يقطع الشارع.

ويظهر البعد التداولي في هذا الأسلوب في الأدوات اللسانية التي يلجأ إليها المرسل. فبالإضافة إلى حذف الفعل، وترك المفعول به، وإلى تكرار لفظ المفعول به، فإن هناك تنغيماً خاصاً يصاحب نطق الكلمتين، وهو الذي يفيد معنى التحذير أو الإغراء. وهو أمر لا نجده إلا في المستوى المنطوق من الخطاب.

وكذلك الحديث عن (كم) بقسميها: الاستفهامية والخبرية، فقد وضع النحاة لكل منهما شروطاً خاصة، أظهرها أن كم الاستفهامية يأتي الاسم بعدها منصوباً، نحو: كم كتاباً قرأت؟ والخبرية يكون الاسم بعدها مجروراً، نحو: كم كتاب قرأت؟ لكن المتكلم أو المتداول فيهما حذف الحركة الإعرابية، ومع هذا فإن المعنى مفهوم عند طرفي العملية التواصلية، لكن الأغلب أن كم الاستفهامية هي النمط الشائع في العرف الاستعمالي التداولي. والمحاورة تمت بنجاح تام، وبذلك تحقق التواصل.

والذي يبدو لي أن لا دور للحركة الإعرابية في الدرس التداولي، تلك الحركة التي بها يتم التفريق بين المعاني، قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوع، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من تأكيد"⁽¹⁾. وقال أيضاً: "فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال: "ما أحسن زيداً لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"⁽²⁾.

ففي الإعراب تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، فلو قال قائل: "ما أحسن زيد" غير معرب، و "ضرب زيد عمر" غير معرب لم يوقف على مراده عند النحويين، لكنه يكون مفهوماً وواضح المعنى في المنظور التداولي. فالشائع أن الأول ضارب، والثاني مضروب، فزيد ضارب وعمر مضروب، وكذلك قولهم:

(1) ابن فارس، الصحابي، ص76.

(2) المصدر السابق، ص55. ويُنظر: ابن جني، الخصائص، ج1 ص35.



ما أحسن زيد، يقصد بها التعجب، كقولهم: ما شاء الله، فعدم ظهور الحركة الإعرابية ليس دليلاً على خطأ المتكلم أو المرسل، إنما هو مقصود ما دام المستقبل قد فهم المراد أو الرسالة. فالذي سمح للغة التخاطب اليومي بإسقاط الحركات مع ضمان حصول الفائدة التواصلية هو السياق أو المقام الذي أنتج فيه الخطاب، فهو الذي أمن اللبس، وهو ما لا يمكن أن يحققه النص المكتوب؛ إذ يكون مقطوعاً عن سياقه. فلو أسقطنا منه الحركات الإعرابية لتطلب من المرسل وصف السياق بكلام طويل.

ويبدو كذلك أن قول قطرب قريب إلى حد بعيد مما يتداوله الناس من جمل وكلمات لا يعيرون اهتماماً بها للحركة الإعرابية، إذ يرى قطرب أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلق تعليلاً صوتياً. يقول: "إنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبيئون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام"⁽¹⁾.

فالإعراب، إذاً، هو الذي يكشف عن المعاني أو يفرق بينها على حدّ تعبير عبد القاهر الجرجاني⁽²⁾، ولكنه في المتداول لا يحمل هذه الأهمية في المنطوق الشائع؛ لأنّ السياق المقامي يعدّ مفهوماً تداولياً راسخاً، ومعيّاراً محكماً من معايير الحكم على العبارة بالمقبولية، فالعبارة غير المكتملة نحوياً من جهة التركيب، لكنها منسجمة مع المقام؛ وتكون مقبولة تداولياً.

وأما التنغيم فهو: مصطلح يدل على ارتفاع الصوت، وانخفاضه أثناء الكلام، وهذا الارتفاع والانخفاض لا يكون إلا لمعنى⁽³⁾، ويكون مجاله في الجمل المنطوقة، ولا أثر له في كتب النحو العربيّ على مستوى التنظير؛ لأنّ النحاة العرب اعتمدوا اللّغة المكتوبة عند التقعيد، ولم يعتدوا بالنطق.

وتطبيقاً لما جاء في الدراسات اللغوية المعاصرة، وبخاصة في الغرب، فإن للتنغيم وظيفة نحوية ودلالية مهمة، ولا يكون - كما أسلفت - إلا لمعنى، ومن ثمّ يعدّ العنصر الرئيس في التمييز بين الجمل، فالجملة "حضر خالد" جملة تقريرية خبرية إذا نطقت بتنغيم مستوٍ، ولكنها جملة استفهامية إذا نطقت بتنغيم صاعد.

وله حضور بارز في المستوى التداولي، هب أنّ ولدًا يقطع الشارع، فتريد أن تحذره، فنقول له بصوت مرتفع وحاد: السيارة، لتنبهه ويأخذ حذره، وكثيرة هي الأساليب التي تدخل باب التنغيم كالاستفهام، فمثلاً: لو رأيت طالباً يقف منتظراً حافلة ليذهب إلى الجامعة، وأنت تقود سيارتك، وقد مررت به، وعندما دخلت المحاضرة، وجدته أمامك، فنقول له: كيف وصلت؟ بتنغيم صوتي مرتفع، أنت لا تسأله، إنّما تتعجب من سرعة وصوله، على الرغم من أن تتابع الحدث يقضي بغير ذلك، وقد ورد منه في القرآن الكريم: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا"⁽⁴⁾، فالله تعالى لا يسألهم وهو العليم بحالهم، إنّما يتعجب من كفرهم على الرغم من وجود الآيات الدالة على وحدانيته. وكذلك لو قال القاضي لمتهم: من أين حصلت على المخدر؟ هذا مجرد سؤال، وليس الغرض منه أن يجيب المتهم من فلان أو علان، إنّما الغرض هو محاولة الإيقاع بهذا المتهم، فإذا أجاب، وقال: نعم، فهو بذلك يؤكد على إجرامه، وإذا أجاب بالنفي، فإن هناك ملامح تظهر عليه توحى بالصواب، وهذا ما أشار إليه أوستن، وهو ما أطلق عليه عمل التأثير بالقول⁽⁵⁾، أي العمل المتحقق نتيجة قولنا شيئاً ما، فالتنغيم في اعتبارات كثيرة يكون الركيزة الأولية في عملية التواصل في لغة الخطاب اليومي.

وإذا ما ذهبنا ننتبع أمثلة التداولية وتمثالاتها في اللّغة والنحو فإننا نجد ما مثله في كثير من الأبواب التي تحتاج إلى مزيد من الإحصاء أولاً، والوصف ثانياً، والتحليل أخيراً.

الخلاصة:

يمكن القول: إنّ التداولية بمفاهيمها، كالتساق المقامي، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأحداث الكلامية، يمكن أن تكون أداة رئيسة من أدوات النظر الجديد في قراءة التراث

(1) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، 1980م، ص70.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص75.

(3) مناهج البحث في اللّغة، تمام حسّان، دار الثقافة، بيروت، ط2، سنة 1974، ص164.

(4) يُنظر: البقرة، آية 28 / ويُنظر: آل عمران، الآية 101.

(5) المقاربة التداولية، فرانسوا أرمينكو، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، ص66.



العَرَبِيّ اللُّغَوِيّ، والنحويّ، والبلاغيّ، وغيره. وهنا لا بدّ من طرح سؤالين اثنين يشكّلان استفزازاً لعقول الباحثين من أجل البحث فيهما، الأول: هل يمكن أن تحل اللُّغة التّداوليّة مكان اللُّغة المعياريّة؟ والثاني: هل هناك - في التّداوليّة - فرق بين العُرف اللُّغويّ السائد في لغة الخطاب اليوميّ، والقانون اللُّغويّ الثابت؟

أخيراً، والذي يبدو أن فكرة المعيار والقواعد غير صحيحة بشكل مطلق، سواء من حيث الشكل (القواعد الصوتية، والصرفيّة، والنحويّة) أم من حيث المعنى (دلالة الكلمات). فإذا كانت اللغات تحافظ على ثبوت نسبي، فإنها لا محالة تتغير من عصر إلى عصر (المحور العمودي)، ومن منطقة إلى منطقة (المحور الأفقي)، وفقاً لتغير أحوال المتكلّمين، ووفقاً للسياقات الاجتماعية، والثقافية التي يعيش فيها المرسل والمرسل إليه.

الخاتمة

موضوع التّداوليّة موضوع غني، ويشكّل حلقة متقدّمة في مسيرة الدرس اللسانيّ، ولكنه موضوع شائك مترامي الأطراف، متداخل المسائل، فكثير ممّن كتب عنه، كتب تنظيراً، وهو متلبس ببعض ما هو مكتوب فيه، فنسج على منواله من غير أن يأخذ البُعد التّداوليّ الوظيفيّ في مسأله، لذا جاء هذا البحث يحمل بُعداً تطبيقيّاً في مسائل من اللُّغة والنحو، ممّا يتواصل به الناس والباحثون في خطابهم، عبر ثلاث نقاط رئيسية: الأولى، وصف لهذه الظاهرة. والثانية، تفسير وتحليل لهذا الوصف. والثالثة، نقد ما احتاج إلى نقد من هذه التمثلات. وإنّ ثبوت المعنى الدلاليّ للملفوظ عند النحويّين واللُّغويّين لا يمكن أن يثبت للجمله أو للكلام حتى يكون له معنى يفهمه السامع، وإلا كان لغواً، وكلّ اختلاف في المبنى لا يقابله اختلاف في المعنى، فهو عيب. وهذا المعنى مشترك بين الناطقين كلهم؛ لأنّ فهمه هو هدف العملية التّواصلية، ولا يمكن أن يخضع لمنطق النحويّين، وقواعدهم، واصطلاحاتهم؛ لذلك يقال للسائل: مَنْ المتوفّي؟ أو غيرها من الأمثلة التي سبق ذكرها ليس مخطئاً، وإن خالف قواعد اللُّغة والنحو. فالمتداول أصبح هو المعيار والأساس في العملية التّواصلية، وإذا كان ذلك كذلك عندها يمكن القول: إنّ التّداوليّة ليست علماً لسانياً محضاً يقوم على تفسير البنى اللُّغويّة، ويتوقف عند حدودها، وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد يبحث في الأدوات التي يختارها المرسل، ليحقق أعلى درجات النجاح في تواصله مع المرسل إليه. ولذلك فإن أعلى مقامات التّداوليّة في التّراث العَرَبِيّ المقولة الشهيرة التي مفادها أن " لكل مقام مقال "، وكذلك مقولة البلاغيّين " مطابقة الكلام لمقتضى الحال ".

المصادر

- القرآن الكريم.

1. الإسترابادي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982م.
2. بارتشت، بريجنيه، مناهج علم اللُّغة من هرمان باول إلى نعوم تشومسكي، ترجمة سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2004م.
3. بوقرة، نعمان، مدخل إلى التحليل اللسانيّ للخطاب، دار الكتب الحديث، إربد، ط2، سنة 2008.
4. بوقرة، نعمان، ملامح التفكير التّداوليّ البياني عند الأصوليين، مجلة إسلاميّة المعرفة، السنة الرابعة عشرة، العدد 54، 2008م.
5. تشومسكي، نعوم، جوانب من نظريّة النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، 1985م.
6. الثامري، عادل، التّداوليّة واللّسانيّات، الموقع الإلكتروني: www.doroob.com.
7. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تصحيح محمد عبده ومحمد الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، 1982م.
8. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، 1985.
9. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت، ط2، 1952م.
10. حناش، محمد، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع: مقارنة لسانية تداوليّة، مجلة التواصل اللسانيّ، المجلد العاشر، العددان 1، 2، 2001م.
11. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدّمة، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط3، 1982م.



12. الزركشي، بدر الدين بن محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2.
13. زكريا، ميشال، الألسنية في علم اللُّغة الحديث، بيروت، 1980م.
14. الزمخشري، جار الله محمود، أساس البلاغة، دار الفكر، عمان، 1979م.
15. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
16. سيوييه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
17. الشابي، أبو القاسم، ديوان أبي القاسم، دار العودة، بيروت، 1972م.
18. طه، عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المؤسسة الحديثة للنشر، الدار البيضاء، 1987م.
19. طه، عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز العربي، الدار البيضاء، ط1، سنة 1994.
20. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، بهاء الدين الحمداني المصري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1979.
21. عمارة، خليل، في نحو اللُّغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984م.
22. ابن فارس، أحمد، الصحابي، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، 1964م.
23. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، ط2، 1920م.
24. فراسوا، أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر، ط1، سنة 1987.
25. فضل، عاطف، دراسات في الفكر اللُّغوي والنحوي، دار ابن الجوزي، عمان، ط1، 2003م.
26. فضل، عاطف، مقدّمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011م.
27. كريستين، تمبل، المخ البشري: مدخل إلى دراسة السيكولوجيا والسلوك، ترجمة عاطف أحمد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد، 287 سنة 2002م.
28. لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر العربي، القاهرة.
29. الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
30. مسعود، صحراوي، التداولية عند علماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، دار الطليعة، بيروت.
31. ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
32. نحلة، محمود، آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2002م.
33. ابن هشام، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.